العلاقات المغاربية - الأوروبية خلال التسعينيات:
دراسة في أثر الشراكة الأورومتوسطية على تونس والجزائر والمغرب

م.م. عماد طلفاح محمد
جامعة تكريت / كلية التربية بنات
emad.tlfah@tu.edu.iq

الملخص:

تمحورت مشكلة البحث حول مدى فاعلية الشراكة الأورومتوسطية في إحداث تحولات حقيقية في العلاقات المغاربية – الأوروبية خلال التسعينات، وانعكاساتها على الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية لتونس والجزائر والمغرب، وتكمن أهميته في إبراز الخلفيات السياسية والاستراتيجية للاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي، وتوضيح طبيعة التحولات التي أحدثتها الشراكة، والكشف عن أوجه التباين في أثرها بين الدول الثلاث، فضلًا عن الإسهام في تقييم التجربة بعيدًا عن الخطاب النظري وإثراء الدراسات العربية حول العلاقات الأورومتوسطية، يهدف البحث إلى تحليل تطور العلاقات المغاربية–الأوروبية، ودراسة مسار برشلونة، وتقويم الأثر السياسي والاقتصادي للشراكة، ومقارنة تجارب الدول الثلاث، واستخلاص نتائج علمية حول حدود الشراكة وإمكانات تطويرها مستقبلًا، مع اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن للكشف عن أوجه الاختلاف والتشابه، وأسفرت الدراسة عن نتائج رئيسة أبرزها التشابه في التزامات الدول المغاربية بالشراكة والانفتاح السياسي والاقتصادي، واختلاف الأولويات الوطنية بين المغرب وتونس والجزائر، مع وجود فجوة اقتصادية وتنموية تحد من التكامل، وتأثير العوامل الأمنية والسياسية الداخلية على تنفيذ المشاريع، وأهمية تطوير الأطر القانونية والمؤسسية؛ لضمان فعالية برامج الشراكة، وتوصي الدراسة بتعزيز التكامل الاقتصادي، وتطوير القدرات المؤسسية والإدارية، وتركيز الدعم على البعد الاجتماعي والأمني، وتكييف سياسات الشراكة مع الخصوصيات الوطنية، ومواصلة الحوار الإقليمي والدولي لضمان توازن القوى واستقلالية القرار الوطني لدول المغرب العربي ضمن الشراكة الأورومتوسطية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطية، المغرب العربي، مسار برشلونة، التعاون السياسي والاقتصادي، التكامل الإقليمي.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Maghreb-European relations during the 1990s: A study of the impact of the Euro-Mediterranean Partnership on Tunisia, Algeria, and Morocco

Assist. Lect. Emad Talafah Mohammed
Tikrit University - College of Education for Women

Abstract:
The research problem focuses on the effectiveness of the Euro-Mediterranean Partnership in bringing about tangible transformations in Maghreb–European relations during the 1990s, and its political, economic, and security impacts on Tunisia, Algeria, and Morocco. Its significance lies in highlighting the political and strategic background of the European Union toward the Maghreb, clarifying the nature of the changes induced by the partnership, and revealing the differences in its effects across the three countries. In addition, the study contributes to evaluating the partnership experience beyond theoretical discourse and enriching Arab studies on Euro-Mediterranean relations. The research aims to analyze the development of Maghreb–European relations, examine the Barcelona Process, assess the political and economic impact of the partnership, compare the experiences of the three countries, and derive scientific findings regarding the partnership's limitations and potential for future development. The study adopts a descriptive-analytical method and a comparative approach to identify differences and similarities. The results indicate key findings, including the similarity of the Maghreb countries' commitments to the partnership and their political and economic openness, the variation in national priorities between Morocco, Tunisia, and Algeria, the existence of an economic and developmental gap limiting integration, the influence of internal political and security factors on project implementation, and the importance of developing legal and institutional frameworks to ensure the effectiveness of partnership programs. The study recommends enhancing economic integration, developing institutional and administrative capacities, focusing support on social and security dimensions, adapting partnership policies to national specificities, and continuing regional and international dialogue to ensure balanced power and maintain the national sovereignty of Maghreb countries within the Euro-Mediterranean Partnership.

Keywords: Euro-Mediterranean Partnership, Maghreb, Barcelona Process, Political and Economic Cooperation, Regional Integration.

المقدمة:

شهدت العلاقات المغاربية – الأوروبية خلال عقد التسعينات تحولات عميقة فرضتها المتغيرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، إذ أعاد الاتحاد الأوروبي صياغة سياساته تجاه دول جنوب المتوسط ضمن إطار استراتيجي جديد يقوم على مفهوم الشراكة بدل العلاقات التقليدية القائمة على المساعدات والتعاون المحدود، وقد مثّل إطلاق مسار برشلونة سنة 1995 نقطة تحول محورية في طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، ولاسيما تونس والجزائر والمغرب، بإدماج الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية في إطار مؤسسي منظم.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول مدى فاعلية الشراكة الأورومتوسطية في إحداث تحولات حقيقية في العلاقات المغاربية – الأوروبية خلال التسعينات، وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والأمنية على كل من تونس والجزائر والمغرب، وفي ضوء ذلك نتساءل عن: إلى أي مدى أسهمت الشراكة الأورومتوسطية في إعادة تشكيل العلاقات المغاربية – الأوروبية خلال التسعينات؟ وما طبيعة أثرها الفعلي على تونس والجزائر والمغرب؟

أهمية البحث:

1. إبراز الخلفيات السياسية والاستراتيجية التي حكمت توجه الاتحاد الأوروبي نحو دول المغرب العربي خلال فترة التسعينات.
2. توضيح طبيعة التحولات التي أحدثتها الشراكة الأورومتوسطية في العلاقات بين الطرفين.
3. الكشف عن أوجه التباين في أثر الشراكة على تونس والجزائر والمغرب.
4. الإسهام في تقييم تجربة الشراكة الأورومتوسطية بعيدًا عن الخطاب النظري المعلن.
5. إثراء الدراسات العربية المتعلقة بالعلاقات الإقليمية الأورومتوسطية.

أهداف البحث:

1. تحليل تطور العلاقات المغاربية – الأوروبية خلال عقد التسعينات.
2. دراسة الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية ومسار برشلونة.
3. تقويم الأثر السياسي والاقتصادي للشراكة على تونس والجزائر والمغرب.
4. المقارنة بين تجارب الدول المغاربية الثلاث في التفاعل مع الشراكة الأورومتوسطية.
5. استخلاص نتائج علمية تسهم في فهم حدود الشراكة وإمكانات تطويرها مستقبلًا.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لرصد تطور العلاقات المغاربية – الأوروبية وتحليل مضامين الشراكة الأورومتوسطية، ويُستأنس بالمنهج المقارن للكشف عن أوجه الاختلاف والتشابه في أثر الشراكة على تونس والجزائر والمغرب.

المبحث الأول: تطور العلاقات المغاربية – الأوروبية قبل الشراكة الأورومتوسطية

قبل انطلاق الشراكة الأورومتوسطية، شهدت العلاقات بين دول المغرب العربي وأوروبا مراحل من التعاون المحدود والموجه أساسًا نحو التجارة والاستثمارات التقليدية، مع تأثير واضح للسياسات الاستعمارية السابقة والصراعات الإقليمية، وقد اتسمت تلك العلاقات بعدم التوازن، إذ كانت أوروبا تهيمن على القرارات الاقتصادية والسياسية، في حين سعت دول المغرب العربي للحفاظ على سيادتها وتعزيز التكامل الإقليمي الجزئي.

المطلب الأول: العلاقات المغاربية – الأوروبية في مرحلة ما قبل التسعينات:

تعود جذور العلاقات المغاربية – الأوروبية إلى حقبة ما قبل الاستقلال، إذ ارتبطت دول المغرب العربي ارتباطًا وثيقًا بالقوى الاستعمارية الأوروبية، ولاسيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وهو ارتباط ترك آثارًا عميقة في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد شكّلت المرحلة الاستعمارية إطارًا غير متكافئ للعلاقة، قائمًا على الاستغلال الاقتصادي والهيمنة السياسية، مع توجيه اقتصادات المغرب والجزائر وتونس لخدمة الأسواق الأوروبية، وربطها بقطاعات أولية تصديرية تعتمد على المواد الخام والمنتجات الزراعية، وبعد حصول هذه الدول على استقلالها في خمسينات وستينات القرن العشرين، ورثت علاقات غير متوازنة مع أوروبا، طغى عليها منطق التبعية الاقتصادية واستمرار النفوذ السياسي والثقافي الأوروبي (الامام، 1997، صفحة 45).

خلال فترة السبعينات والثمانينات سعت دول المغرب العربي إلى إعادة توطيد علاقاتها مع أوروبا في إطار تعاون اقتصادي أكثر تنظيمًا، فتم توقيع جملة من اتفاقيات التعاون الثنائية بين الجماعة الأوروبية وكل من تونس والمغرب والجزائر، عُرفت باتفاقيات الجيل الأول ثم الجيل الثاني، وركزت أساسًا على التبادل التجاري وتسهيل نفاذ بعض الصادرات المغاربية إلى السوق الأوروبية، مع منح مساعدات مالية وتقنية محدودة، غير أن هذه الاتفاقيات حافظت على اختلال هيكلي واضح، إذ ظل الميزان التجاري يميل لصالح أوروبا، وبقيت الصادرات المغاربية محصورة في نطاق ضيق، في حين فُرضت قيود جمركية وغير جمركية على المنتجات الصناعية، مما حدّ من فرص التنمية الصناعية في دول المغرب العربي (العربي، 1999، صفحة 44).

المطلب الثاني: التحولات الدولية والإقليمية المؤثرة في علاقات المغرب العربي بأوروبا:

عرفت العلاقات بين دول المغرب العربي وأوروبا تحولات عميقة نتيجة التغيرات الدولية الكبرى التي شهدها النظام العالمي في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وفي مقدمتها نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي، فقد أدّى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى تراجع منطق الاستقطاب الدولي، الأمر الذي منح الاتحاد الأوروبي هامشًا أوسع لإعادة صياغة سياسته الخارجية بعيدًا عن الضغوط الإيديولوجية، وسمح له بتوجيه اهتمامه نحو محيطه الجغرافي القريب، ولاسيما دول جنوب المتوسط (إسبانيا وفرنسا وموناكو وإيطاليا وسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وألبانيا واليونان وتركيا وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب)، وضمن هذا السياق أعادت أوروبا تعريف علاقاتها مع المغرب العربي انطلاقًا من اعتبارات أمنية واقتصادية جديدة، بعد أن كانت هذه العلاقات محكومة جزئيًا بحسابات التوازن الدولي خلال الحرب الباردة (الأنصاري، 1974، صفحة 78).

على المستوى الإقليمي أسهمت التحولات السياسية والاقتصادية داخل دول المغرب العربي في إعادة تشكيل علاقتها بأوروبا، إذ واجهت تلك الدول أزمات اقتصادية حادة خلال الثمانينات، تمثلت في تراجع أسعار النفط، وتفاقم المديونية الخارجية، وارتفاع معدلات البطالة، مما دعاها إلى تبني برامج إصلاح اقتصادي والانفتاح على الشراكات الخارجية، وأدت التحولات السياسية، ولاسيما الأزمة الأمنية والسياسية في الجزائر مطلع التسعينات، إلى تصاعد المخاوف الأوروبية من انتقال عدم الاستقرار نحو الضفة الشمالية للمتوسط، مما عزز إدراك الاتحاد الأوروبي لأهمية الاستقرار السياسي في المغرب العربي كجزء من أمنه الإقليمي (الشطي، 2002، صفحة 101).

برزت قضايا الهجرة غير النظامية، والإرهاب، والجريمة المنظمة كعوامل ضاغطة أسهمت في إعادة ترتيب أولويات السياسة الأوروبية تجاه دول المغرب العربي، إذ أصبحت تلك الملفات تشكل محورًا أساسًا في صياغة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف (الجاسور، 2007، صفحة 102)، وفي المقابل سعت دول المغرب العربي إلى استثمار موقعها الجغرافي ودورها الإقليمي لتعزيز مكانتها في المعادلة الأوروبية، أملًا في تحقيق مكاسب اقتصادية وتنموية أوسع (المخادمي ع.، 2009، صفحة 77) ، وقد شكّلت تلك التحولات الدولية والإقليمية مجتمعة الإطار العام الذي مهّد لانتقال العلاقات المغاربية – الأوروبية من مرحلة التعاون المحدود إلى مرحلة الشراكة المؤسسية مع منتصف التسعينات.

المبحث الثاني: الشراكة الأورومتوسطية ومسار برشلونة خلال التسعينات:

شهدت فترة التسعينات بداية الشراكة الأورومتوسطية ضمن إطار مسار برشلونة، بهدف تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد

سعت هذه الشراكة إلى تحقيق استقرار سياسي وتنمية اقتصادية متبادلة بإقامة حوار سياسي منتظم، وتعزيز التكامل التجاري، ودعم برامج التعاون الاجتماعي والثقافي بين الشمال الأوروبي والجنوب المتوسط.

المطلب الأول: نشأة الشراكة الأورومتوسطية وأهدافها:

نشأت الشراكة الأورومتوسطية في سياق التحولات الدولية والإقليمية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، إذ سعى الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تنظيم علاقاته مع دول جنوب المتوسط على أسس استراتيجية أكثر شمولية واستدامة، وقد تجسّدت هذه الرؤية في إطلاق مسار برشلونة سنة 1995، الذي شكّل الإطار المؤسسي الأول الذي جمع الدول الأوروبية مع دول المغرب العربي والدول المتوسطية الأخرى ضمن هدف مشترك يتمثل في تعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي، وقد جاء هذا المسار استجابة للرغبة الأوروبية في تحقيق استقرار سياسي وأمني في المنطقة، وتأمين مصالحها الاقتصادية على المدى الطويل، بعد أن أصبحت تهديدات الإرهاب والهجرة غير النظامية وعدم الاستقرار الإقليمي من أولويات السياسة الأوروبية في تلك المرحلة (الشيدي، 2013، صفحة 66).

المطلب الثاني: آليات تنفيذ الشراكة الأورومتوسطية ومجالاتها:

عقب إطلاق مسار برشلونة في نوفمبر 1995، واجهت الشراكة الأورومتوسطية تحديًا كبيرًا يتمثل في تحويل الأهداف المعلنة إلى برامج وآليات تنفيذية فعالة يمكنها ترجمة الرؤى الاستراتيجية إلى واقع ملموس على الأرض، ولتحقيق ذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وبالأخص تونس والجزائر والمغرب، على مجموعة متكاملة من الآليات المؤسسية والتنظيمية والقانونية التي مكّنت من متابعة سير العمليات وتحقيق التنسيق بين مختلف الأطراف، من أبرز هذه الآليات اللجان المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، والتي شكلت فضاءً دائمًا لتقييم السياسات واتخاذ القرارات المشتركة، ومراجعة الخطط التنفيذية، والتنسيق بين الجهات الوزارية المعنية في كلا الطرفين، هذه اللجان كانت تعمل على مراقبة التقدم المحرز في مجالات الشراكة المختلفة، واقتراح البرامج الجديدة، وضمان الالتزام بالتزامات كل دولة، بما يعزز مبدأ الشفافية والمساءلة (الرشدان، 1988، صفحة 34).

إضافة إلى اللجان المشتركة أدت المؤتمرات الوزارية والفنية دورًا محوريًا في تحديد أولويات الشراكة ووضع جدول أعمال سنوي لمتابعة المشاريع المشتركة، مع التركيز على المشاريع القابلة للتنفيذ والتي تترك أثرًا اقتصاديًا واجتماعيًا ملموسًا، فضلًا عن أن المؤسسات الأوروبية الممولة مثل: برنامج MEDA ، الذي أُنشئ لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتوسطية، أدت دورًا أساسًا في تحويل الأهداف النظرية إلى مشاريع فعلية على مستوى البنية التحتية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل البرامج التعليمية والثقافية، مما أتاح فرصة حقيقية للدول المغاربية للاستفادة من الموارد الأوروبية وتطوير قدراتها

المحلية، وشارك المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدول المغاربية ضمن آلية الشراكة، إذ شكلت تلك المشاركة أداة لتعزيز التمثيل الشعبي والتأثير المباشر على القرارات المرتبطة بالسياسات الاجتماعية والثقافية، وهو ما كان غائبًا عن مرحلة العلاقات الثنائية السابقة (الجميل، 1977، صفحة 667).

تعددت مجالات الشراكة الأورومتوسطية لتشمل ثلاثة محاور مترابطة، تتكامل فيما بينها لتعكس شمولية الرؤية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، أول هذه المحاور هو البعد السياسي والأمني، إذ ركزت الشراكة على دعم الاستقرار الداخلي وتعزيز مؤسسات الدولة، وتشجيع الإصلاحات الديمقراطية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، وتم توسيع التعاون في مجالات الأمن الإقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة مثل: الإرهاب والجريمة المنظمة، بما يعكس إدراك الاتحاد الأوروبي أن أمن الضفة الجنوبية للمتوسط مرتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن الضفة الشمالية (العياري، 1977، صفحة 51).

المحور الثاني هو البعد الاقتصادي والتجاري، الذي شكّل حجر الزاوية في الشراكة، إذ اشتملت الاتفاقيات إنشاء منطقة تجارة حرة تدريجية بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، وتخفيف القيود الجمركية تدريجيًا على السلع الصناعية والزراعية، وتشجيع الاستثمار الأوروبي المباشر في هذه الدول، وركزت الشراكة على تطوير برامج لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص الفوارق الإقليمية، وتعزيز القدرات الإنتاجية والصناعية، بما يسمح لدول المغرب العربي بالمنافسة في الأسواق الأوروبية بشكل أكثر فاعلية، ويحقق تكاملًا اقتصاديًا تدريجيًا مع الفضاء الأوروبي (الرياشي، 1999، صفحة 98).

أما المحور الثالث فهو البعد الاجتماعي والثقافي، والذي سعى إلى تعزيز التفاهم بين شعوب الضفتين ببرامج التبادل الأكاديمي والثقافي، وتمويل المشاريع التعليمية، وتشجيع المبادرات التي تدعم قدرات المجتمع المدني وتوسع دائرة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وقد شمل ذلك أيضًا دعم المنظمات غير الحكومية، وخلق شبكات تعاون بين المؤسسات الأكاديمية والأبحاث العلمية، فضلًا عن تبادل الخبرات في مجالات الإعلام والسياسة الثقافية، بهدف تحقيق توازن بين البعد الاقتصادي والسياسي من جهة، والبعد الاجتماعي والثقافي من جهة أخرى. (القباج، 1987، صفحة 37).

المبحث الثالث: أثر الشراكة الأورومتوسطية على تونس

المطلب الأول: الأثر السياسي والمؤسسي:

أثرت الشراكة الأورومتوسطية على البنية السياسية والمؤسسية في تونس بصورة واضحة، إذ شكّلت إطارًا لدعم الإصلاحات السياسية والتحديث المؤسسي في الدولة، بما يتوافق مع التزامات الشراكة تجاه الاتحاد الأوروبي، فقد أسهمت تلك الشراكة في تعزيز ثقافة الحوار السياسي وتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار، وذلك ببرامج دعم تمويل المنظمات غير الحكومية وتشجيع المبادرات المحلية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، وعملت تونس ضمن هذا الإطار على إدماج بعض

المعايير الأوروبية في تطوير مؤسساتها، ولاسيما في مجالات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتعزيز استقلالية القضاء، بما يعكس حرصها على تعزيز شرعيتها الداخلية وإقناع الشريك الأوروبي بجدية التزاماتها السياسية. (طبوش، 2019، صفحة 79).

المطلب الثاني: الأثر الاقتصادي والتجاري:

شهدت تونس خلال التسعينات تأثيرًا ملموسًا للشراكة الأورومتوسطية على البنية الاقتصادية والتجارية، إذ مثّل الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي إطارًا لدعم عملية الانفتاح الاقتصادي وإدماج الاقتصاد التونسي تدريجيًا في السوق الأوروبية، فقد أتاح إنشاء منطقة تجارة حرة تدريجية بين تونس والاتحاد الأوروبي تخفيف القيود الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية، مما مكّن الصادرات التونسية من النفاذ إلى الأسواق الأوروبية بصورة أسهل، مع تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، وساهمت برامج الدعم المالي والتقني الأوروبية، ولاسيما برنامجMEDA ، في تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرة الإنتاجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، بما ينسجم مع أهداف الشراكة في تقليص الفوارق التنموية بين الشمال والجنوب. (اللاوندي، 2001، صفحة 55).

المطلب الثالث: الأثر الاجتماعي والأمني:

امتد تأثير الشراكة الأورومتوسطية على تونس ليشمل البعد الاجتماعي والأمني، إذ شكلت تلك الشراكة منصة لتعزيز التفاعل بين المجتمع المدني التونسي والمؤسسات الأوروبية، ودعم التفاهم بين شعوب الضفتين، فقد ركز الاتحاد الأوروبي ببرامج تمويل متعددة على تطوير المؤسسات التعليمية والثقافية، وتشجيع برامج التبادل الأكاديمي بين الجامعات التونسية ونظيراتها الأوروبية، بما عزز نقل الخبرات العلمية والإدارية وأتاح للكوادر التونسية الاطلاع على أحدث الأساليب في مجالات الإدارة والتنمية البشرية، وشمل الدعم الأوروبي برامج تدريبية للشباب والنساء، مع التركيز على تعزيز المشاركة المدنية وتمكين الفئات المهمشة، مما ساعد على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار على المستوى المحلي والإقليمي. (الزيدي، 2010، صفحة 78)

أما على الصعيد الأمني فركزت الشراكة الأورومتوسطية على تعزيز التعاون في مجالات الأمن الإقليمي، ولاسيما مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، وهي ملفات أصبحت محورية في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تونس خلال التسعينات، وشهدت تلك المرحلة إنشاء قنوات تنسيق بين الأجهزة الأمنية التونسية ونظيراتها الأوروبية، فضلًا عن برامج تدريبية متقدمة لتطوير قدرات الشرطة والقضاء على صعيد مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وساعدت الشراكة في تعزيز قدرة تونس على مراقبة

حدودها ومكافحة شبكات التهريب والهجرة غير النظامية، مما أسهم في استقرار الوضع الداخلي وأمن المواطنين، وعزز صورة تونس كشريك موثوق في المنطقة. (بخدة، 2017، صفحة 285).

المبحث الرابع: أثر الشراكة الأورومتوسطية على الجزائر

أسهمت الشراكة الأورومتوسطية في تعزيز الأطر السياسية والمؤسسية والاقتصادية في الجزائر، مع تشجيع التبادل التجاري وتحفيز القطاعات الإنتاجية، ودعمت برامج التعاون الاجتماعي والأمني على الرغم من التحديات الداخلية خلال التسعينات.

المطلب الأول: الأثر السياسي والمؤسسي:

أثرت الشراكة الأورومتوسطية على الجزائر بشكل ملحوظ في المجال السياسي والمؤسسي، إذ شكلت إطارًا لإعادة النظر في سياسات الدولة الداخلية وتعزيز مؤسساتها بما يتوافق مع المعايير الأوروبية في مجالات الحكم والإدارة، فقد ساهمت برامج الشراكة في دعم الحوار السياسي بين الحكومة الجزائرية والمجتمع المدني، بتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في صياغة السياسات العامة، وتعزيز المبادرات المحلية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وكانت الشراكة محفزًا لإدماج بعض التجارب الأوروبية في تطوير العمل المؤسسي، ولاسيما في مجالات الإدارة العامة وإصلاح الهياكل الحكومية، بما يعزز قدرة الدولة على التخطيط والتنفيذ على وفق أسس مؤسسية أكثر فاعلية. (بلجيلالي، 2020، صفحة 305)

وعلى صعيد المؤسسات الرسمية أدت الشراكة إلى تطوير الهياكل الوزارية والإدارات التنفيذية عبر برامج تدريب وتبادل خبرات مع المؤسسات الأوروبية، مما ساهم في تحسين مهارات الموظفين وتعزيز قدراتهم على إدارة المشاريع المشتركة، ومتابعة تنفيذ البرامج الاقتصادية والسياسية ضمن الشراكة، وساعدت المتابعة المستمرة من اللجان الفنية المشتركة في تقييم الالتزام بالبرامج، ووضع آليات تصحيحية عند الحاجة، مما ساعد على ضبط الأداء المؤسسي ورفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة. (المخادمي ،.، 2004، صفحة 65).

المطلب الثاني: الأثر الاقتصادي والتجاري:

شهدت الجزائر خلال حقبة التسعينات تأثيرًا ملحوظًا للشراكة الأورومتوسطية على الجانب الاقتصادي والتجاري، إذ شكلت الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي إطارًا لتطوير العلاقات التجارية وتحفيز الانفتاح الاقتصادي الجزائري تدريجيًا على الأسواق الأوروبية، فقد أسهمت الشراكة في تسهيل النفاذ إلى السوق الأوروبية بتخفيف القيود الجمركية على الصادرات الصناعية والزراعية، مما مكّن الجزائر من تعزيز تنافسية منتجاتها وزيادة صادراتها تدريجيًا إلى أوروبا، ولاسيما في القطاعات الزراعية والصناعات التحويلية، وعملت برامج الدعم المالي والفني الأوروبية، وعلى رأسها برنامج MEDA، على تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية

الاقتصادية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز القدرة الإنتاجية للصناعات المحلية، بما ينسجم مع أهداف الشراكة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الفوارق التنموية بين الضفتين. (المسفر، 1997، صفحة 77)

وعلى صعيد الاستثمارات ساعدت الشراكة الأورومتوسطية في جذب الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى الجزائر، ولاسيما في مجالات الطاقة، والصناعة، والبنية التحتية، مما ساعد على خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل الوطني، وأسهمت البرامج المشتركة في تطوير قدرات القوى العاملة المحلية بالتدريب المهني والتأهيل الفني، بما يمكنها من مواكبة متطلبات السوق الأوروبية ورفع مستوى الإنتاجية. (لعور، 2017، صفحة 591).

المطلب الثالث: الأثر الاجتماعي والأمني:

امتدت آثار الشراكة الأورومتوسطية على الجزائر لتشمل البعد الاجتماعي والأمني، إذ أدت الشراكة دورًا مهمًا في تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات الأوروبية، ودعم برامج التنمية البشرية والاجتماعية خلال التسعينات، فقد شملت المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي برامج تعليمية وثقافية تستهدف الجامعات والمدارس والمراكز البحثية، بهدف تعزيز نقل الخبرات العلمية والإدارية وتطوير القدرات المحلية، بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد والسياسة الأوروبية، وركزت البرامج على تمكين الشباب والنساء من المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتوسيع مجال نشاط منظمات المجتمع المدني، مما ساعد على بناء قدرات مؤسسية واجتماعية تسهم في دعم الإصلاحات الديمقراطية تدريجيًا، على الرغم من السياق الأمني الصعب الذي شهدته الجزائر خلال تلك المدة. (عديسة، 2016، صفحة 19)

المبحث الخامس: أثر الشراكة الأورومتوسطية على المغرب:

عززت الشراكة الأورومتوسطية قدرة المغرب على تطوير أطره السياسية والمؤسسية، ودعمت النمو الاقتصادي والتبادل التجاري مع أوروبا، وأسهمت في برامج التعاون الاجتماعي والأمني، مع مراعاة أولويات البلاد التنموية والسياسية خلال التسعينات.

المطلب الأول: الأثر السياسي والمؤسسي:

أسهمت الشراكة الأورومتوسطية في إحداث تغييرات ملموسة في البنية السياسية والمؤسسية للمغرب خلال التسعينات، إذ وفرت إطارًا للتفاعل البنّاء بين الدولة المغربية والاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز الإصلاحات السياسية والمؤسسية، فقد شجعت الشراكة على تطوير مؤسسات الدولة وتعزيز دور المجتمع المدني في صنع القرار، ببرامج دعم المنظمات غير الحكومية والمبادرات المحلية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وفتح قنوات الحوار بين السلطة والمواطنين، وساهمت تلك التجربة في إدماج بعض

المعايير الأوروبية في تطوير العمل المؤسسي، بما يشمل الإدارة العامة، والتخطيط الاستراتيجي، وتنظيم الهيئات الحكومية المختلفة على وفق أسس أكثر مرونة وكفاءة. (الناصر، 1996، صفحة 82).

المطلب الثاني: الأثر الاجتماعي والأمني:

امتدت آثار الشراكة الأورومتوسطية على المغرب لتشمل البعد الاجتماعي والأمني، إذ وفرت الشراكة منصة لتعزيز التفاعل بين المجتمع المدني المغربي والمؤسسات الأوروبية، ودعم برامج التنمية البشرية والاجتماعية خلال التسعينات، فقد شملت المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي برامج تعليمية وثقافية، استهدفت الجامعات والمدارس والمراكز البحثية، بهدف نقل الخبرات العلمية والإدارية وتعزيز القدرات البشرية، بما ينسجم مع متطلبات الانفتاح الأوروبي، وركزت البرامج على تمكين الشباب والنساء من المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتوسيع دور منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار المحلي، مما أسهم في تعزيز الثقافة المدنية وتنمية قدرات المواطنين على المساهمة في الإصلاحات الاجتماعية والسياسية بشكل تدريجي. (المخادمي ،.، 2004، صفحة 65)

أما على الصعيد الأمني فقد أولت الشراكة اهتمامًا كبيرًا لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي والداخلي، ولاسيما في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، وقد شملت برامج التعاون تبادل المعلومات الأمنية، والتدريب الفني للشرطة والقضاء، ودعم القدرات اللوجستية لمراقبة الحدود ومكافحة التهريب والهجرة غير القانونية، هذا التعاون عزز قدرة المغرب على مواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود، وحسّن مستوى استقرار البلاد الداخلي، بما انعكس إيجابًا على الأمن العام وثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. (الزيدي، 2010، صفحة 77).

المبحث السادس: المقارنة والتقييم العام لتجربة الشراكة الأورومتوسطية في دول المغرب العربي

أظهرت الشراكة الأورومتوسطية استفادة متفاوتة لدول المغرب العربي، إذ ركزت تونس على الانفتاح الاقتصادي، والجزائر واجهت تحديات أمنية، والمغرب طور مؤسساته الاقتصادية، مع وجود تشابه في التزامات الشراكة واختلاف في أولويات كل دولة.

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين تونس والجزائر والمغرب:

تعد تجربة الشراكة الأورومتوسطية في دول المغرب العربي تجربة متشابكة تجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع وجود اختلافات نابعة من السياقات الوطنية لكل دولة، من حيث التشابه، يمكن ملاحظة أن الدول الثلاث تبنت الشراكة الأورومتوسطية كإطار للتفاعل مع الاتحاد الأوروبي على المستويات السياسية والمؤسسية، بما انعكس في التزاماتها بالإعلانات والبيانات الختامية، مثل: إعلان برشلونة 1995،

الذي حدد المبادئ الأساسية للشراكة الأوروبية–المتوسطية وأكد على تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتبنت الدول الثلاث سياسات الانفتاح الاقتصادي والتقارب المؤسسي مع الاتحاد الأوروبي، على وفق ما نصت عليه اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاثة، والتي أرست مبادئ تحرير التجارة وتعزيز الاستثمار والمشاركة المدنية في التنمية.

ويبرز الاختلاف في الأولويات الوطنية للدول الثلاث :فقد ركز المغرب على تنمية القطاعات الاقتصادية الحيوية وتهيئة بيئة الاستثمار لجذب الاستثمارات الأوروبية، في حين كانت تونس تهتم بشكل أكبر بالانفتاح التجاري وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات، في حين كانت الجزائر تعمل على تطوير مؤسساتها السياسية والأمنية لمواجهة التحديات الداخلية وتعزيز الحوكمة، مع مراعاة الالتزام بتعهداتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما هو موثق في تقرير اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان الصادر عام 2008. (اعلان مارسيليا، 2008).

المطلب الثاني: حدود الشراكة الأورومتوسطية وإشكالاتها:

على الرغم من الإنجازات التي حققتها الشراكة الأورومتوسطية على صعيد التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول المغرب العربي، إلا أن التجربة واجهت حدودًا وإشكالات واضحة أعاقت استغلال كامل إمكاناتها، من أهم تلك الحدود الفوارق الاقتصادية والتنموية بين الشمال الأوروبي والجنوب المتوسط، والتي أدت إلى تفاوت كبير في القدرة على الاستفادة من برامج الشراكة، ولاسيما في ظل اختلاف مستويات التنمية الصناعية والبنية التحتية بين تونس والجزائر والمغرب مقارنة بالدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد، هذه الفجوة الاقتصادية انعكست في عدم توازن العلاقات التجارية، إذ كانت الصادرات الأوروبية إلى دول المغرب العربي تفوق الواردات، مما أعاق تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي.

ومن جهة أخرى، برزت إشكالية الاختلافات السياسية الداخلية لكل دولة مغاربية، والتي حدت من فاعلية تنفيذ المشاريع المشتركة، ولاسيما في الجزائر خلال فترة التسعينات نتيجة الوضع الأمني المضطرب، وفي تونس والمغرب بسبب محدودية التجانس السياسي في بعض الجهات الإدارية، وواجهت الشراكة صعوبات على صعيد مؤسسات المجتمع المدني، إذ لم تكن هناك دائمًا آليات واضحة لضمان مشاركة فعالة للقطاع المدني في صنع القرار، مما قلل من انعكاس أهداف الشراكة على المستوى الاجتماعي.

إشكالية أخرى ترتبط بالأطر القانونية والمؤسسية، فقد لاحظت بعض الدراسات أن التشريعات الوطنية لم تتوافق دائمًا مع المعايير الأوروبية بشكل كامل، مما أدى إلى تباطؤ في تنفيذ برامج التعاون، ولاسيما فيما يتعلق بحرية التعبير والإعلام والجمعيات، كذلك عرقلت البيروقراطية والمركزية الإدارية في بعض الدول المغاربية تنفيذ المشاريع الأوروبية بكفاءة، مما أعاق تحقيق النتائج المرجوة في الوقت المحدد.

الخاتمة:

1. التشابه بين الدول المغاربية في التزاماتها بالشراكة الأورومتوسطية، وتبنيها لإعلانات وبرامج التعاون الأوروبي، مع التركيز على الانفتاح الاقتصادي والسياسي.
2. اختلاف الأولويات الوطنية، إذ ركز المغرب على الاستثمار والتنمية الاقتصادية، تونس على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات، والجزائر على معالجة التحديات الأمنية والسياسية.
3. وجود فجوة اقتصادية وتنموية بين دول الجنوب الأوروبي ودول المغرب العربي، مما حد من القدرة على تحقيق تكامل اقتصادي متوازن.
4. تأثير العوامل الأمنية والسياسية الداخلية على قدرة الدول على تنفيذ المشاريع المشتركة، ولاسيما في الجزائر خلال فترة التسعينات.
5. أهمية تطوير الأطر القانونية والمؤسسية لضمان تنفيذ برامج الشراكة بفعالية، بما يشمل إصلاح التشريعات، وتعزيز دور المجتمع المدني، وتحديث الإدارة العامة.

التوصيات:

1. تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي باستراتيجيات تراعي الفوارق التنموية وتدعم القطاعات الإنتاجية الحيوية.
2. تطوير القدرات المؤسسية والإدارية؛ لضمان تنفيذ برامج الشراكة بفعالية وتقليل البيروقراطية، مع إشراك المجتمع المدني بشكل أوسع في صنع القرار.
3. تركيز الدعم على البعد الاجتماعي والأمني لتعزيز الاستقرار الداخلي، ورفع مستوى المشاركة المجتمعية في تطوير السياسات الوطنية.
4. تكييف سياسات الشراكة مع الخصوصيات الوطنية لكل دولة، بحيث تراعي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المختلفة بين تونس والجزائر والمغرب.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الجميل، سيار. (1977). العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.
2. الرشدان، عبد الفتاح. (1988). العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير. أبو ظبي.
3. الزيدي، وليد. (2010). الفرانكفونية والوطن العربي في مواجهة تحديات مشتركة. الأردن: دار أسامة للنشر،.
4. المخادمي، عبد القادررزيق.(2004).الحوار بين الشمال والجنوب: نحو علاقات اقتصادية عادلة. القاهرة:دار الفج.
5. الناصر، عبد الواحد. (1996). النظام العالمي الجديد: الخصائص والمشكلات الهيكلية. الرباط: دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع.
6. المسفر، محمد. (1997). العلاقات العربية–الأوروبية: حاضرها ومستقبلها. باريس: مركز الدراسات العربي–الأوروبي.
7. الشطيبي، إسماعيل. (2002). مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. العربي، إسماعيل. (1999). فصول في العلاقات الدولية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
9. العياري، وآخرون. (1977). الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
10. بلجيلالي، أيمن. (2020). سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات. الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية.
11. لعور، راضية. (2017). مسار العلاقات الأورومغاربية بين التبعية الاقتصادية وضرورات الجوار الجغراف. الفكر.
12. اللاوندي، سعيد. (2001). القرن الحادي والعشرون: هل سيكون أمريكيًا؟القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
13. طبوش، سفيان.(2019).الشراكة الأوروبية المتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة. عمّان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
14. الرياشي، وآخرون. (1999). الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. عديسة، شهرة. (2016). دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية. أبحاث اقتصادية وإدارية.
16. الشيدي، شينسيا. (2013). أزمة اليورو: هل تقود إلى حوكمة أنجع وأقوى؟ ضمن: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط. عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع.
17. بخدة، عبد القادر. (2017). الشراكة الجزائرية الأوروبية. حقوق الإنسان والحريات العامة.
18. المخادمي، عبد القادر . (2009). الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
19. الانصاري، محمد. (1974). تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
20. القباج، محمد. (1987). أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
21. الامام، محمد. (1997). الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
22. اعلان مارسيليا. (2008) ملحق الإعلان المشترك لقمة باريس للاتحاد من أجل المتوسط.

23.الجاسور، ناظم. (2007). تأثير الخلافات الأمريكية–الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

List of sources and references:

1. Al-Jamil, Sayyar. (1977). The New Globalization and the Middle East's Vital Space. Beirut: Center for Strategic Studies, Research, and Documentation.
2. Al-Rashdan, Abdul Fattah. (1988). The Arabs and the European Community in a Changing World. Abu Dhabi.
3. Al-Zaydi, Walid. (2010). Francophonie and the Arab World Facing Common Challenges. Jordan: Osama Publishing House.
4. Al-Makhadmi, Abdul Qader Riziq. (2004). North-South Dialogue: Towards Equitable Economic Relations. Cairo: Dar Al-Faj.
5. Al-Nasser, Abdul Wahid. (1996). The New World Order: Characteristics and Structural Problems. Rabat: Hattin Printing, Publishing, and Distribution House.
6. Al-Musfir, Muhammad. (1997). Arab- European Relations: Present and Future. Paris: Arab- European Studies Center.
7. Al-Shatti, Ismail. (2002). Approaches to Democracy in Arab Countries. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
8. Al-Arabi, Ismail. (1999). Chapters in International Relations. Algiers: National Book Foundation.
9. Al-Ayari, et al. (1977). The Arab World and Alternative Integration Projects. Beirut: Center for Arab Unity Studies/Arab Society for Economic Research.
10. Beljilali, Ayman. (2020). European Neighborhood Policy: Opportunities and Challenges. Algerian Journal of Social and Human Sciences.
11. Laour, Radhia. (2017). The Trajectory of Euro-Maghreb Relations Between Economic Dependence and the Necessities of Geographical Proximity. Al-Fikr.
12. Al-Lawandi, Said. (2001). The 21st Century: Will It Be American? Cairo: Nahdet Misr Publishing House.
13. Tabouche, Soufiane. (2019). The Euro-Mediterranean Partnership in Light of Current Security Challenges. Amman: Dar Al-Ayyam Publishing and Distribution.
14. Al-Rayashi, et al. (1999). The Algerian Crisis: Political, Social, Economic, and Cultural Backgrounds. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
15. Adissa, Shahra. (2016). An Analytical Study of the Financial Aspects under the Algerian Euro-Mediterranean Partnership Agreements. Economic and Administrative Research.
16. Al-Shaidi, Chinsiya. (2013). The Euro Crisis: Will it Lead to More Effective and Stronger Governance? In: The Mediterranean Yearbook. Amman: Dar Fada'at for Publishing and Distribution.
17. Bakhda, Abdelkader. (2017), and Saji, Allam. The Algerian-European Partnership: Human Rights and Public Freedoms.
18. Al-Makhadmi, Abdelkader. (2009). The Union for the Mediterranean: Dimensions and Prospects. Algiers: University Publications Office.
19. Al-Ansari, Muhammad. (1974). The Political Formation of the Arabs and the Significance of the Nation-State: An Introduction to Re-understanding the Arab Reality. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

20. Al-Qabbaj, Muhammad. (1987). The Crisis of Democracy in the Arab World. 2nd ed. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
21. Al-Imam, Muhammad. (1997). The Arab World and Alternative Integration Projects. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
22. The Marseille Declaration. (2008) Annex to the Joint Declaration of the Paris Summit of the Union for the Mediterranean.
23. Al-Jassour, Nazim. (2007). The Impact of American-European Disputes on the Issues of the Arab Nation: The Post-Cold War Era. Beirut: Center for Arab Unity Studies.